سبل النهوض بالمشروعات الصغيرة وتحقيق التنمية المستدامة

ورقة عمل مقدمة الى ورشة قسم الاقتصاد المنزلي الموسومة (دور المرأة التنموي في المشاريع الصغيرة) يوم الأربعاء الموافق 2022 /3/30

اعداد: أ.فاطمة فائق جمعة

المقدمة تعريف المشروعات الصغيرة وتحديد مفهومها:

تعتبر المشاريع الصغيرة هي من أهم الأشياء التي تقدم للدولة للارتفاع بالمستوى الاقتصادي والمعيشي والعمل على تطوير التنمية الاقتصادية في البلاد. كما تستحوذ هذه الفكرة عقول الكثير من الشباب لبدء المشاريع الصغيرة، وقد تقوم بعض الدول بمبادرة لإقامة المشروعات الصغيرة ومساعدة العاطلين عن العمل. واحتلال فرص عمل بمرتبات مجزية تتناسب مع التطور الذي تمر به البلاد.

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى عدم وجود اتفاق بين الباحثين والمختصين والدارسين حول مفهوم محدد للمشروع الصغير ويمكن ان يكون السبب هو اختلاف المعايير المعتمدة من الجهات المختصة لتحديد ماهيّة المشروع الصغير، إضافة إلى اختلاف الظروف والأوضاع الاقتصادية لكل بلد عن الأخر ودرجة التقدم الاقتصادي ومستوى معيشة الأفراد، إضافة إلى مدى التقدم في استخدام التكنولوجيا في الصناعة، فقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من (55) تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في (75) دولة، لذلك فقد ووجدت اتجاهات مختلفة في تصنيف المشروعات الصغيرة وتحديد مفهومها .

خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة:

تمثل المشروعات الصغيرة عصب الإقتصاد في كثير من دول العالم, ليس فقط لأنها توفر فرص عمل ولكن لآنها تغذي الصناعات الكبيرة باحتياجاتها وتعمل بصورة لصيقة للأسواق والمناطق الصناعية ومنافذ التصدير. ويمكن تعريف المشروع على أنه "مجموعة من الأنشطة الإستثمارية المرتبطة معا والتي تنفذ بطريقة منظمة وله نقطة بداية واضحة وله دورة حياة محددة ، لتحقيق بعض النتائج المحددة التي تلبي أهداف

واحتياجات صاحب العمل" وبناءا عليه يمكن تعريف المشروع الصغير على أنه « مجموعة .«أنشطة استثمارية يمارسها صاحب العمل لتحقيق عائد اقتصادي.

ويمكن تعريف المشروع على أنه صغير, إذا توفرت فيه الخصائص التالية:

1- أن يتراوح عدد العمالة به من عامل 5- 15

2- أن يكون المديرون هم أصحاب المشروع "سمة غالبة

3- أن تكون الملكيه لفرد أو مجموعة صغيرة.

4 - أن يمارس المشروع عمله في منطقة محلية

5- أن يتسم المشروع بصغر الحجم ومحدودية النشاط

كما تمتاز المشاريع الصغيرة بأنها أداة تنموية فعالة تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي فهي تمتاز بكثافتها العالية في استخدام الأيدي العاملة مقارنة برأس المال المستثمر فيها وقدرتها العالية في مساهمتها بأجمالي القيمة المضافة فضلاً عن انتشارها الواسع جغرافياً الأمر الذي يجعلها تغطي مناطق واسعة من القطر وتحتوي على أعداد كبيرة من السكان الأمر الذي يؤكد دورها التنموي في الاقتصاد .

<u>دور المشروعات الصغيرة في تنمية الاقتصاديات الوطنية</u>

على الرغم مما تواجهه المشروعات الصغيرة من تحديات ضخمة وخاصة في عصر العولمة وعصر التقنيات المعقدة وعصر الرأسمالية والعولمة التي تعتمد على المنافسة ونظام السوق المفتوح، إلا أنها بقيت تحتل الأهمية الأولى في الاقتصاديات الوطنية كونها المحرك الرئيسي والمصدر التقليدي لنمو وتطور الاقتصاد، وما زالت احد أهم روافد العملية الاقتصادية والاجتماعية في اقتصاديات الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، بل أن بعض الدارسين والباحثين اعتبرها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني، وخاصة بعد أن شهد هذا القطاع انتشاراً واسعاً في مختلف أرجاء العالم خلال السنوات الأخيرة وأصبحت تشكل نسبة كبيرة من الاقتصاد الوطني، ومما يدل على أهميتها في الاقتصاديات الوطنية سواء كانت

اقتصاديات نامية أم متقدمه هو هذه الإحصائية التي تؤكد مدى اتساع حجم المشروعات الصغيرة، فعلى سبيل المثال: انه من بين 21 مليون مشروع في الولايات المتحدة الأميركية هنالك ما يقارب 20.5 مليون مشروع صغير بحيث تشكل ما نسبته 98% من أجمالي المشروعات الأمريكية وبنسبة 42% من مجمل مبيعات الأعمال وتساهم في خلق 58% من أجمالي فرص العمل المتاحة في أمريكا، بالإضافة إلى أنها تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر في حياة أكثر من مليون مواطن أميركي، وفي كندا تساهم في توفير 33% من فرص العمل، وفي اليابان 55،7%، والفلبين 74% ،

واندونيسيا 88% وكوريا الجنوبية 65% ، وغانا 85% ، الهند 78% ، تنزانيا، 63% ، وكوريا 35% من فرص العمل فيها ، كذلك فأن المشروعات الصغيرة تساهم بحوالي 46% من الناتج المحلي العالمي ، و 80 % من حجم المشروعات العلمية الكلي ،كما تستحوذ على 35% من الصناعات اليدوية في العالم ، وللدلالة على أهمية المشروعات الصغيرة فقد أعلنت الأمم المتحدة عام 2005 بأنه " السنة الدولية للمشروعات الصغيرة " ، وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من إجمالي الشركات فى معظم اقتصاديات العالم،كما تسهم هذه المشروعات بحوالى 46% من الناتج المحلى العالمي،كما أنها توفر ما بين 40% - 80% من إجمالي فرص العمل،وتساهم بنسبة كبيرة فى الناتج المحلى للعديد من الدول ،فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 85% ، 51% من اجمالى الناتج المحلى فى كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على التوالي.

مقترحات..... لتنمية المشروعات الصغيرة وسبل النهوض بها :

1- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني مثل الجمعيات الاهلية وجمعيات رجال الاعمال - وتوفير التمويل لها لإعادة إقراضها في ظل ما لديها من خبرة في التعامل مع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بأساليب غير تقليدية إضافة الي قدرتها علي متابعة أعضائها.

2- التوسع في انتشار الشركات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها - مثل: شركات التأجير التمويلي, الاستعلام الائتماني, شركات ومؤسسات الضمان.

3- إنشاء جهاز بحثي لإستكشاف فرص الاستثمار الجديد وعمل دراسات للسوق يتم فيها - تحديد أنواع الصناعات والمشروعات التي بها فجوة وأماكنها ويتم توجيه الراغبين في اقامة مشروعات الي هذه المجالات.

4- التوسع في إقامة المعارض المحلية والخارجية لمساعدة أصحاب المشروعات - الصغيرة والمتوسطة على تسويق الانتاج وقد يكون ذلك من خلال المحافظات مع تحمل جانب كبير من تكاليف ذلك نيابة عن أصحاب المشروعات وبمساعدة رجال الاعمال من منطلق المسئولية المجتمعية.

5- البحث عن حوافز ومزايا لدمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي من خلال - إجراءات ميسرة للحصول علي التراخيص مع تقديم حوافز ضريبية مع عدم المحاسبة الضريبية بأثر رجعي مع تقديم الدعم الفني والاداري والتمويل لهم.

6- محاولة تطبيق ما يسمي بإسلوب الحماية والذي طبق في بعض الدول من خلال - تخصيص سلع معينة لا يتم انتاجها إلا من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلي التزام المشروعات التي تحصل علي مناقصات حكومية بأن يكون هناك نصيب في المدخلات لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

7- أن يكون هناك نسبة طواعية أو إلزامية في محافظ كل البنوك لتمويل المشروعات - الصغيرة والمتوسطة ويجب أن تصل النسبة الي المستوي الذي يتفق مع أهمية هذه المشروعات والحاجة الي قيمتها لما لها من إيجابيات متعددة المحاور.

8- الاهتمام بالتعليم الفني وتطويره ومراكز التدريب المهني بما يسهم في الارتقاء - بالمستوي المهني للخريجين.

9- المحافظة على جودة عالية :

إن شدة المنافسة على السلعة تتطلب الكثير من الاهتمام بالمنتج أو الخدمة المقدمة، فمن العناصر الأساسية للتسويق أن تكون السلعة المقدمة ذات جودة عالية تتطابق مع متطلبات المستهلك من حيث الشكل واللون والتصميم والمتانة والصلاحية والتعبئة، ولكسب ثقة المستهلك وضمان الاستمرارية في السوق لابد من المحافظة على الجودة والتفكير دائما في التحسين والتميز.

هكذا يعد تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى. ولذلك يجب أيلاء هذه المشاريع اهتماماً متزايداً، وتقديم لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة.

تعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق من قلة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وذلك لانخفاض مستوى التمويل لها مما يسبب صعوبة الاعتماد عليها وعلى القطاع الخاص في رفع معدلات الاستثمار ومعالجة مشكلة البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بسبب السياسات الاقتصادية الخاطئة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي طيلة العقود الماضية. لذا لابد من استخدام سياسات أصلاح اقتصادي جديدة تعمل على تعزيز موقع وأهمية القطاع الخاص لكي يؤدي دوره الريادي في قيادة عملية التنمية.

اجتمعت آراء الاقتصاديين على الأهمية الكبرى للمشاريع الصغيرة في قطاع الإنتاج في الدول المتقدمة و النامية على السواء و تشير الإحصاءات إلى أن هذه المشاريع تمثل حوال 90 % من إجمال الشركات في معظم اقتصاديات العالم.

و قد نشأت العديد من هذه المشاريع الصغيرة في العراق منذ بداية القرن الماضي و بقيت مسألة تمويل هذه المشاريع مسألة يعاني منها أغلب العاملين في هذا القطاع نظرا للخصوصية التي يتميزون بها من قلة الإمكانيات المادية و صعوبة الحصول على مصادر تمويل في العراق بضمان المشروع.

و بعد عام 2003 بدأت بوادر الاهتمام بهذه المشاريع من الحكومة العراقية الحالية رغم ما يعاني منه العراق من أوضاع اقتصادية صعبة تمثل بعضها بالبطالة و الفقر و التضخم و البيئة غير الآمنة للاستثمار، و بدأ صناع القرار بالتعرف على هذه الصناعات كأداة مؤثرة لمحاربة بعض الأوضاع و التخفيف من حدتها كالبطالة و الفقر، و دخلت مؤسسات التمويل الخاص و المنظمات غير الحكومية بالإضافة الى المصارف الخاصة لتمويل هذه المشاريع أو لتخفيف شروط التمويل التي كانت تتحكم بها المصادر الحكومية و لتسهيل عمل هذه الشريحة من المجتمع العراق و توفير الأمان و الاستقرار لمشاريعها كمصدر من مصادر العيش الحاضر و المستقبل و باعتبارها مشاريع دائمة تقوم بتزويد الصناعات الكبيرة بمفردات الإنتاج و التي من المؤمل أن تقوم في العراق أسوة بباقي دول العالم.

و نأمل أن يكون مستقبل هذه المشاريع مبشراً.